

باب بيان وجه العلم بالحاق بعضهم مسجد قسا بالملانة وان صحت
صلاته فيه كعمدة والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
والنقض والتضييق يخص به دون القدر الذي يرد فيه كما راه
المعنى للاشارة اليه بقوله مسجد هذا وراي جماعة عدم الانقضاء
وانه لو وسع منها وسع فهو مسجد كما في مسجد مكة اذا وسع فذلك
الفضل ثابت له ولو خص نذره بواحد من المساجد التي لم تكن
مسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره منها مقامه لتمام
في فضله تنبها على صلى الله عليه وسلم ولو شرع في اعتكاف مقاسم
في مسجد غير الثلاثة فعين ليلام قطع التتابع ثم لو عدل لما حرج
لقضا الحاجة الي مسجد اخر مثل ما قلناه في انشاء المسجد
ويقيم المسجد الحرام مقامها لمزيد فضله عليها وتعلق النفس
به ولا عكس اي لا يقولون مقام المسجد الحرام لانها دونه في الفضل
ويقيم مسجد المدينة مقام الاقصى لانه افضل منه فقد صرح ان الصلاة
فيه بالف صلاة كما مر وفي الاقصى تسمية وروى ان الصلاة فيه بالف
وعليه مقامها بيان ولا عكس لما سبق ولو عي للاعتكاف وصار
تقني فلو قدمه لم يصح او اخره فقضا واخر يتبعه الركن الثاني
الذي كاذره بقوله **والاصح انه يشترط في الاعتكاف لثب قدر**
يسمي عكوف اي اقامة ولو بلا سكون بحيث يكون زناها فوق
زمن الطائفة في الركوع وغيره فلا يكفي قدرها والخلق راجع
لاصل اللبث وقدره وقد ذكر مقابلة الاول فقال **وقيل يكفي**
المدرور لابلث كالموقوف بعرفة ومقابل الثاني بقوله **وقيل**
يكفي طمكت خويوم اي قريب منه اذا ما دونه معناه الحاجة
التي تيق في المسجد او في طريقه لقضا الحاجة فلا يصلح للقرية والى
الاصح يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه
الحظة ثم ليس يوم كما بين له نية الاعتكاف كلما دخل المسجد
او يبطل الاعتكاف بالجماع من عامد عالم بغيره واضحه فتنافس
في المسجد او بالمنافاة له وللمائة السابقة ويجوز ان يكون

في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد كما مر فيه على غيره
لا خارجة يجوز قطعه كما نبه عليه الاستوى اما الماضي فبطل حكمه ان
كانت متتابعة وبينا انه والا فلا سوا كان فرضا ام فعلا ولا يبطل اعتكافه
بغيره او شتم او اكل حرام ثم يبطل ثوابه كما في الاضواء والواجب في دير
او امرأة او خنت في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله **واظهر**
الاقتوال ان المباشرة بشهوة فيما دون الفرج **كليس وفيلة تنطه**
اي الاعتكاف ان **اتزل والا فلا تنطه** لما مر في الصوم والثاني تنطه
مطلقا والثالث لا مطلقا وعلى كل قول هي حرام في المسجد واجتاز بالمباشرة
عما اذا نظر او فكل فانه لا يبطل وبالشهوة عما اذا قبل فقص
الاروم وكوه او بلا قصد فلا يبطل اذا انزل جزما والاستسما
كما يباشرة وقد علم من التفصيل استسما الحديث من بطلان الاعتكاف
بالجماع ولكن يشترط فيه الانزال من فرجيه **ولو جامع ناسيا**
لا الاعتكاف **فكجماع الناسي** ناسيا صومه فلا يضر كما مر والمباشرة
بشهوة في ذلك الجماع **ولا يضر في الاعتكاف التطيب والتزيت**
باعتساف وقصه غوشا رب وتستر بخر شعر والبس ثياب حسنة
وتحذركم من دواعي الجماع لعدم ورود تركه عنه صلى الله عليه وسلم
ولا الامر به والاصل بقا الاباحة وله التزوج والتزويج والحل
الحرم ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة الا ان كثرت
ولم تكن كتابة علم وله الامر باصلاح معاشه وتعهدها عنه
والاكل والشرب وغسل اليد والوجه الا على نحو شجرة والفعل
في اتاحت يبعد عن نظر الناس ويحل ذلك حيث لم يضره والا
حرم كالحرفة فيه وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة وان قلت
فحرم نفعه بئس مستعمل بخلاف الوضوء واستساق ما به في
ارضه فقد فرق الرزكي وغيره بان الوضوء وغسل اليد يحتاج

باب بيان وجه العلم بالحاق بعضهم مسجد قسا بالملانة وان صحت
صلاته فيه كعمدة والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
والنقض والتضييق يخص به دون القدر الذي يرد فيه كما راه
المعنى للاشارة اليه بقوله مسجد هذا وراي جماعة عدم الانقضاء
وانه لو وسع منها وسع فهو مسجد كما في مسجد مكة اذا وسع فذلك
الفضل ثابت له ولو خص نذره بواحد من المساجد التي لم تكن
مسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره منها مقامه لتمام
في فضله تنبها على صلى الله عليه وسلم ولو شرع في اعتكاف مقاسم
في مسجد غير الثلاثة فعين ليلام قطع التتابع ثم لو عدل لما حرج
لقضا الحاجة الي مسجد اخر مثل ما قلناه في انشاء المسجد
ويقيم المسجد الحرام مقامها لمزيد فضله عليها وتعلق النفس
به ولا عكس اي لا يقولون مقام المسجد الحرام لانها دونه في الفضل
ويقيم مسجد المدينة مقام الاقصى لانه افضل منه فقد صرح ان الصلاة
فيه بالف صلاة كما مر وفي الاقصى تسمية وروى ان الصلاة فيه بالف
وعليه مقامها بيان ولا عكس لما سبق ولو عي للاعتكاف وصار
تقني فلو قدمه لم يصح او اخره فقضا واخر يتبعه الركن الثاني
الذي كاذره بقوله **والاصح انه يشترط في الاعتكاف لثب قدر**
يسمي عكوف اي اقامة ولو بلا سكون بحيث يكون زناها فوق
زمن الطائفة في الركوع وغيره فلا يكفي قدرها والخلق راجع
لاصل اللبث وقدره وقد ذكر مقابلة الاول فقال **وقيل يكفي**
المدرور لابلث كالموقوف بعرفة ومقابل الثاني بقوله **وقيل**
يكفي طمكت خويوم اي قريب منه اذا ما دونه معناه الحاجة
التي تيق في المسجد او في طريقه لقضا الحاجة فلا يصلح للقرية والى
الاصح يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه
الحظة ثم ليس يوم كما بين له نية الاعتكاف كلما دخل المسجد
او يبطل الاعتكاف بالجماع من عامد عالم بغيره واضحه فتنافس
في المسجد او بالمنافاة له وللمائة السابقة ويجوز ان يكون